

مناوئل الجهود مع المجتمع الدولي من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وفتح الحصار الاقتصادي عن الفلسطينيين والذي يهدد أمن واستقرار المنطقة.

عبدالله بن عبدالمطلب
رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

غلاب..
يكتب عن
أطماع
المفسدين

صحفيون عرب:
لا تلوموا
الرئيس
مع الفقيه «المشرك»..
حياة أو موت!

٢٠ ريالاً

العدد (١٢٨٤) - الاثنين ٧ جماد ثاني ١٤٢٧هـ - الموافق ٣ يوليو ٢٠٠٦م

السنة الثالثة والعشرون

١٦ صفحة - أسبوعية - سبيلية

إعلان فتح باب الترشيحات لمنصب رئيس الجمهورية اليوم

هيئة رئاسة مجلس النواب تبدأ غداً استقبال طلبات الترشيح



ياسين عبده سعيد مرشح أحزاب
المجلس الوطني للمعارضة



فيصل بن شلمان مرشح
أحزاب اللقاء المشترك



الرئيس علي عبدالله صالح
مرشح المؤتمر الشعبي العام

الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى مزمع أن يزي ثلاثة أشخاص على الأقل

ستقبل وخصص الترشيحات وفقاً لقانون الانتخابات فإن على طلب الترشيح ان يقدم طلبه بنفسه كتابة الى رئيس مجلس النواب وإذا كان مرشحاً من قبل حزب أو تنظيم سياسي وجب عليه ان يقدم ما يثبت ذلك. وعقب انتهاء فترة استقبال طلبات الترشيح التي تستمر اسبوعاً بجزء فحوصها في اجتماع مشترك لهيئتي رئاسة مجلس النواب والشورى للناقد من التطبيق الشروط الدستورية على المرشحين في مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام ومن ثم يتم اعلان أسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم. وبعد ذلك تستقبل الهيئتان اعتراضات الناخبين على اي مرشح تقدم بترشيح نفسه على نحو يخالف الشروط الدستورية. ومن ثم تعلن الهيئتان قراراتها بشأن الاعتراضات والتظلمات المقدمة اليها في اليوم التالي لانتهاء فترة تقديم التظلمات والاعتراضات ومنها ثلاثة ايام. ويحق لكل طالب ترشيح الطعن امام الادارة الدستورية بالمحكمة العليا في قرارات هيئتي رئاسة مجلس النواب والشورى المتعلقة بالاعتراضات والتظلمات والفصل فيها خلال خمسة ايام التالية لإعلان قرار هيئتي الرئاسة. وقبل عرض أسماء طلبتي الترشيح على الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى للترشيح يحق لطلاب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية سحب ترشيحهم. وتعرض هيئتا رئاسة مجلس النواب والشورى على الاجتماع المشترك للمجلسين تقريراً بنتائج فحص طلبات الترشيح منضمماً أسماء طالبي الترشيح الذين توفرت فيهم الشروط الدستورية للترشيح من قبل المجلسين وذلك خلال ثلاثة ايام من انتهاء فترة الفصل في الطعون.

اس اس الأحد للجنة لدراسة وتقديم ما يتم التوصل اليه الى المجلس في جلسة قادمة. وأشار ابو حليقة الى ان اللجنة الدستورية والحريات ستقدمان مآتم التوصل اليه بشأن مشروع التعديل الى مجلس النواب في جلسته التي تعقد اليوم او غدا الثلاثاء لاتخاذ الاجراءات الدستورية لإقراره.

المادة (١٩) باتجاه زيادة اعضاء اللجنة العليا للانتخابات من ٧ الى ٩ اعضاء، وهو ما وافقت عليه الكتل البرلمانية في ضوء اتفاق المبادئ الذي وقّعت عليه الأحزاب والتنظيمات السياسية الشري الماضي. رئيس اللجنة الدستورية ومجلس النواب الأخ علي ابو حليقة قال لـ«الميثاق» ان اللجنة الدستورية ولجنة الحريات وحقوق الإنسان ووفقاً امام مشروع التعديل التي كان المجلس قد أحاله في جلسته

القمة اليمنية الأردنية تعقيل العلاقات بين البلدين وموقفه موحد إزاء التحديات التي تواجه المنطقة



بناء الشعب العربي الفلسطيني الشقيق.. بالإضافة الى التطورات في الساحة العراقية وجهود تحقيق الوفاق بين أبناء الشعب العراقي، وكذا الأوضاع في الصومال والسبل القليلة لدعم جهود المصالحة وإحلال السلام في الصومال الشقيق بالإضافة الى السبل القليلة لتحقيق التضامن العربي وتفعيل العمل العربي المشترك وتنسيق جهود البلدين في مجال مكافحة الإرهاب.

بحث الزعميمان علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وأخوه جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية - أسس بالعاصمة صنعاء العلاقات الأخوية ومجالات التعاون المشترك وسبل تعزيزها والدفع بها في مختلف المجالات والأصعدة.. وكذا تطورات الأوضاع الأمنية في المنطقة وفي مقدمتها التطورات الجارية في فلسطين في ضوء العدوان الصهيوني الجائر ضد

وتكون الاجتماع المشترك للمجلسين وفقاً لقانون ملزماً ان يزي منصب رئيس الجمهورية ثلاثة أشخاص على الأقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية. ولا يجوز اجراء الانتخابات الرئاسية باقل من اثنين من المرشحين. ويعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية بنسبة ٥٪ من مجموع الاعضاء الحاضرين للمجلسين. وتكون للترشيح بالإقتراع السري المباشر. ولا يجوز لأي عضو ان يزيك لانتخابات الرئاسة أكثر من مرشح واحد من بين أسماء طالبي الترشيح المحروضة من قبل هيئتي الرئاسة لمجلسي النواب والشورى. وخلال موعد اقصاص ٤٨ ساعة من تاريخ صدور قرار التزكية توافي هيئة رئاسة مجلس النواب اللجنة العليا للانتخابات بأسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية مع صورة من وثائق ترشيحهم.. ومن ثم يصدر رئيس الجمهورية قراراً يدعو فيه الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية.

دعا أحزاب المشترك إلى الالتزام بإتفاق المبادئ؛ البركاني يحذر من إعاقة تنفيذ الاستحقاق الانتخابي

وقال البركاني ان المؤتمر الشعبي العام عبر عن التزامه بالاتفاق عبر وضع بنوده موضع التنفيذ العملي من خلال تقديم الطلب الى مجلس النواب بشأن تعديل المادة الخاصة بقوام اللجنة العليا للانتخابات وتوسيعها من ٧ الى ٩ اعضاء، اضافة الى تسهيلية ممثلته في الفريق القانوني وفقاً لنص الاتفاق.

دعا الاخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أحزاب المشترك إلى الالتزام ببندو اتفاقية المبادئ الخاصة بضممان اجراء انتخابات حرة ونزيهة، مجدداً أسفه لعدم قيام أحزاب المشترك بتسمية اعضائها في الفريق القانوني المهني المناط به فحص السجل الانتخابي.

مسيرة تضامنية حاشدة اليوم في صنعاء المؤتمر الشعبي العام يندد بالجرائم الصهيونية ويطالب برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني

الشعبي العام مياناً عبرت فيه عن عظيم ألق للظهورات الجارية على الأراضي المحتلة وما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من تكليل ونمسا على ايدي قوات الاحتلال الصهيوني، يقابله صمت عربي مريب يشجع الجرم على التمادي بالقتل بالنسب الأثقل. وقال البيان ان المؤتمر الشعبي العام بكافة تكويناته وأطره يعبر عن قلقه إزاء ذلك، ويعتبر التكليل الاجرامي المنظم الذي تمارسه ماكينة العنف الإسرائيلي عاملاً لإحياء الصمود الجسور لبناء الشعب الفلسطيني العظيم، ويعبر عن إدانته الشديدة لكل الأعمال الاجرامية التي

تسبب المؤتمر الشعبي العام والأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني اليوم في العاصمة صنعاء مسيرة جماهيرية حاشدة لجموع المواطنين رجالاً ونساءً تضامناً مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يتعرض لعدوان غاشم من قبل قوات الاحتلال الصهيوني. واهاب المؤتمر الشعبي العام والأحزاب السياسية كل الغيورين على حرمة الدم العربي المشاركة في المسيرة التي تخلف في التاسعة من صباح اليوم من ميدان السبعين إلى مقر الأمم المتحدة بصنعاء. وأصدرت الأمانة العامة للمؤتمر

ترسيخ التداول السلمي للسلطة

برئيسه الذي لا يزال امامه ان يكمل مشروعه الوطني في بناء الدولة الديمقراطية وصنع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. لا مرء في ان الانتخابات الرئاسية التي أصبحت تجري بين أكثر من مرشح وعلى أساس حر ومباشر من الشعب، وحددت بفئرتين، الى جانب الانتخابات العامة الأخرى من برلمانية ومجلسية وكلها تطبيق قواعد الديمقراطية وتنقسم بالحرية والنزاهة.. لم تكن لتأتي إلا لأن الرئيس علي عبدالله صالح برغبة وإرادة منه قد وجد أنها حق للشعب وعليه ان يمارسها، ولم يكن ذلك من الرئيس إلا تعبيراً عن ارادة الشعب وضمانه.

المجلسين مع اتفاق المبادئ حول ضمان اجراء الانتخابات حرة ونزيهة وسفالة وأمنة الذي تضمن تشكيل فريق عمل قانوني مهني من المؤتمر وأحزاب المجتمع لتعتمد اللجنة العليا للانتخابات باجتماعه في نفس السجل الانتخابي وتنفيذ الاجراءات القانونية باجتماعه في مخالفة الى القضاء بهدف الانهاء من السجل قدم الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأخ عبدالله صالح بالاسماء مفضل المؤتمر في فريق العمل القانوني المهني في مذكرة للاخ رئيس اللجنة العليا للانتخابات يوم الخميس الماضي، وذلك لامتثالهم بموجب مانص عليه الاتفاق. وهم الأخوة الحاضرون: صلح صالح الصائدي، وعبدالله محمد أبوح، والتكوير طارق عبدالله الجاهدي. بينما لم يقدم القانوني المهني بموجب الاتفاق

الميثاق

